ملخص لبعض محاضرات مقياس نظريات التنمية الاقتصادية

1- مفاهيم أساسية :

1-1- النمو الاقتصادي:

هو تلك المؤشرات الكمية التي توضح التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني لبلد ما أو في احد فروعه. وعادة ما يجري التعبير عن هاته المؤشرات أما بنسبة مئوية أو بأرقام مجردة، كما عرفه آخرون على انه الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج،.ويعرف النمو الاقتصادي بوجود عدد معين من العوامل التي من شانها إن ترفع الإنتاج والدخل إلى فترة طويلة. وهي بالتالي عملية مستمرة وطويلة الأجل وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية اعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا. فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية وخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

2-1 التنمية الاقتصادية:

هي تلك العملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية، السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذر الفقر المطلق في مجتمع ما.

هذا المفهوم يعني أن التنمية أعمق من النمو. ومنه يمكن القول أن التنمية هي النقلة النوعية من اقتصاد يتسم بالتخلف والحرمان إلى اقتصاد يتسم باالكفاية والتحسن والتطور. ومنه نستطيع القول أن النمو الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته وانما هو وسيلة للوصول الى التنمية التي هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- احداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

3-1- التوسع الاقتصادي:

هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي.

1-4- التطور الاقتصادي:

التطور يعني الانتقال من وضع إلى وضع، أو من صورة إلى صورة، أو من نظام إلى نظام. ويكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاث رئيسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب عنصر ثالث عنصر الاستغلال الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة.

و أحيانا ما يستخدم البعض التطور والتنمية لمعنى واحد تقريبا لمدى العلاقة التي تربط بين المفهومين، غير أن الآراء الحديثة في هذا الشأن تشير بالفعل إلى التطور ولكنه تطور مقصود مخطط له وفقا لبرامج معينة، كما انه لا يمكن حدوث تنمية تلقائية في أي مجتمع، بينما يمكن حدوث تطور تلقائي دون تدخل الإنسان، مما يوضح الفرق بين مفهوم التنمية والتطور.

1-5- التقدم الاقتصادي:

هو الزيادة-بين فترة وأخرى- لمتوسط الناتج الحقيقي. ويعرّف التقدم الاقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" .

يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.

2- بعض نظريات التنمية

2-1- نظرية الدفعة القوية لرودان

ترى هذه النظرية أنه التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج إلى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، والذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي " **رودان** "

ولكي يطبق نموذج التنمية " النمو " في البلدان النامية فانه يجب الأخذ بالاعتبارات التالية:

- أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يفترض أغلبها من الخارج ؛
- أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعدادا كبيرة من العمال
- الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة .

تبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية على النحو التالي :

أ- **عدم قابلية دول الإنتاج في التجزئة :** وتتمثل أساسا في كبر الحد الأدنى لاحتياجات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي المشترك كمشروعات الطاقة والنقل والمواصلات والإسكان وغيرها من الهياكل والخدمات الأساسية الضرورية (والتي لا غنى عنها) لتقدم التنمية وزيادة إنتاجية الاقتصاد في مجموعه، وعلى مستوى القطاعات والمشروعات لما تحققه من وفورات خارجية وتعذر إقامتها بصورة تدريجية وهي مشروعات ينبغي أن يتم إنشاؤها قبل إقامة مشروعات الإنتاج المباشر التي تعتمد على خدماتها ، ويرى رودان أن تخصص لها البلدان النامية 40% من جملة الاستثمارات الكلية .

ب- **عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب** : ويتمثل في أن مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض ، حيث أن إقامة عدد كبير من المشروعات أو الصناعة المتكاملة في وقت واحد تقل أو تخفي مخاطر ضيق السوق ويزداد الحافز على الاستثمار ، حيث تخلق كل صناعة بما توزعه من دخول سوقا لغيرها من الصناعات ... ويعتبرها **نيركسه** من أهم صور الوفورات الخارجية في اعمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد أيضا على أهمية التوازن بين الصناعة والزراعة في برامج التنمية حتى لا يعرقل تخلف إحداهما نمو الأخرى .

ت- **عدم قابلية الادخار للتجزئة** ، فانه يلاحظ أن كبر الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قدرا من المدخرات يصعب تدبيره في البلدان المتخلفة ذات الدخول الفردية المنخفضة ، ولا سبيل لمواجهة ذلك سوى رفع الميل الحدي للادخار مما يتسنى تحقيقه من زيادة الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية ، وهنا يبدو عدم قابلية الادخار للتجزئة ، ويقصد بهار ودان : انه في حين يتميز عرض الادخار في البلدان المتخلفة بضآلة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، فانه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل".

ث- مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة تعظم الجهد الإنمائي الذي يتعين عليها أن تبذله إذا أريد للتنمية فيها أن تحقق ارتفاعا يعتد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

نقد النظرية :

- تفترض كميات ضخمة من رؤوس الأموال لاقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة وأجهزة فنية وادارية كافية لادارة تلك المشروعات في المرحلة الأولى للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة ، فتكون بصدد بلاد هي في الأصل تعاني من ندرة رأس المال وعدم كفاية المهارات الفنية والادارية على جميع المستويات ومن هنا كان وصفها بالبعد عن الواقعية ؛
- كما يؤخذ على نظرية الدفعة القوية افتراضها أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر ، وهذا يخالف الواقع ، حيث ترد التنمية فيها الى اقتصاديات يعكس بنيانها ماتسنى لها تحقيقه في الماضي من انجازات ، وماتحقق لها من نمو ،.
- كنتيجة لعدم توافر رؤوس الأموال المحلية ترى ضرورة الاعتماد على رؤوس الأموال الاجنبية ، ونظرا لضيق حجم السوق ترى ايضا الابتعاد عن الصناعات الانتاجية (التي تعد الأساس المادي لأي تنمية) ، والاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية كما ولو أنها تتضمن اشرافا معينا للدولة

ودورا متزايدا لها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن واضعيها يرون أنها تعطى الاهمية للمنظمين الأفراد وأن يكون تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين ؛

2-2- نظرية النمو المتوازن لنيركس:

تنطلق النظرية من ان مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، والتي تقود الى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدا أن خروج هذه البلدان من هذا الاشكال لا يتحقق الا بكبر هذه الحلقة أي بتوسيع حجم السوق وذلك بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلبي احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي واشباع السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

ان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات والمشروعات، لان الاستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حوافز للاستثمار.

ان فكرة النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع والخدمات من طرف السكان، إضافة الى عدم الاخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة.

تجدر الإشارة، أن نظرية النمو المتوازن لا تعني أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية، وانما معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك الى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود الى التكامل الافقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم افضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع اكبر للسوق، واستغلال احسن للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة والصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

ولتوفير المواد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الاستراتيجية يدعو نيركسه إلى:

- الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى والتي ينبغي ان تاتي من القطاع الزراعي، وذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، لان شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية؛
- استيعاب فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، والذي يؤدي الى رفع إنتاجية القطاع الزراعي؛
- ضرورة فرض ضرائب زراعية، وتحويل شروط التبادل لغير صالح الفلاح؛
- تدخل الدولة في مجال التخطيط والتنفيذ من اجل تفعيل السوق، وتوسيع البنية التحتية.

نقد النظرية:

بالرغم من التأييد الذي حظيت به فكرة النمو المتوازن ، الا ان ابتعادها عن الواقعية في كثير من جوانبها ساعد على انتقادها من طرف العديد من الاقتصاديين من بينهم هيرشمان وسينجر ....وغيرهم ،ومن اهم الانتقادات يمكن ذكر ما يلي:

- إن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد، لا يرتبط احدها بالآخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية.
- عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها؛
- عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لأجل السوق المحلية؛
- تفرض إستراتيجية النمو المتوازن أن الدولة تبدأ من الصفر وهذا ينفي ما توارد على هذه الدولة في الماضي من قرارات استثمار؛
- إن الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تتطلب مشروعات صغيرة، يترتب عنه إنشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة والإنتاجية ؛
- افترضت هذه الاستراتيجية مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلا أن هذا الفرض غير صحيح في الدول النامية.

3-2 نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان:

تقتضي هذه النظرية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في الحصن على القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

يرى هيرشمان ان الاقتصاد يمكن ان يكون في توازن كامل فقط مرة قبل ان تبدأ عملية التنمية، عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت بالفعل، وتكون جميع القطاعات قد أصبحت متحركة ونامية، اما في اثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري ان يكون الاقتصاد في توازن ، و يؤكد في هذا الصدد على ان تطبيق عدم التوازن المقصود والمخطط افضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية .

ويفسر هيرشمان حدوث هذه السلسلة المتصلة من اختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة، وما يترتب عن هذا الارتباط من وفرات خارجية من شانها أن تخلق ظروف لمشروعات استثمارية جديدة تأتي لتستفيد من هذه الوفرات، وهذه المشروعات الثانية التي تستحوذ على الوفرات الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة، تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن إن تستفيد منها مشروعات أخرى. ويقول :"عندما تبدأ المشروعات الجديدة فانها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فان المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن ان تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا"

المشكل الذي يشار عن الأخذ بهذه الاستراتيجية هو كيفية تحديد الاستثمارات التي تتميز بالتفوق على غيرها من الصناعات أو القطاعات الأخرى. وتبدو أهمية هذا الاشكال واضحة إن اخذنا بالاعتبار قصور الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان النامية. و يتولى هيرشمان معالجة هذا المشكل من ناحيتين هما:

- **الناحية الأولى:** اختلال التوازن في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة: من هذه الناحية تتم المفاضلة بين التنمية عن طريق احداث فائض في المقدرة الإنتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، سدود، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية،...الخ، وذلك نظرا للطلب عليها من طرف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة. وتتم عملية التنمية من خلال إيجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ثم الضغط على السلطات لزيادة مقدرة انتاجيتها لان الاستمرار في هذا العجز يعرقل الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.
- **الناحية الثانية:** اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة من هذه الناحية تتم المفاضلة بين الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة ويعتمد هيرشمان في ذلك على التفرقة بين اثار الدفع إلى الامام وآثار الدفع إلى الخلف .

تتمثل قوة الدفع إلى الأمام في قدرة الصناعة على خلق فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لمشروع ما ، فيما تتمثل قوة الدفع إلى الخلف في قدرة الصناعة في خلق الطلب على منتجات الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج .

طبقا لهيرشمان التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل .

نقد النظرية:

على الرغم من أن الكثيرين يعتبرون أنها إستراتيجية واقعية، إلا أن البعض الآخر وجه لها انتقادات كثيرة من بينها:

- أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة؛
- إن خلق عدم التوازن في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء شح الموارد قد يقود إلى الضغوط غير التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية؛
- بخصوص تركيز الإستراتيجية على الاختلال في التوازن يتساءل بعض الاقتصاديين بان المشكلة ليست في إيجاد الاختلال، وإنما في الحجم الأمثل للاختلال وأين يتم؟ وما هو مقداره؟.

رغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، يمكن القول أنه إذا كانت الخطوات الضخمة في كافة المجالات مسالة مستحيلة، فان الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات تكون مسألة ممكنة. ومنه هذه النظرية أكثر ملائمة لظروف وواقع الدول النامية بتركيزها على عدد قليل من الأنشطة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة مع تحقيق حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات.

3- مصادر تمويل التنمية:

تواجه الدول المتخلفة مشكلة رئيسية تتمثل في كيفية تمويل مشروعات التنمية، أي كيفية تحقيق معدل الاستثمار المناسب لتحقيق معدل نمو الدخل المرغوب فيه. وتلجأ الدول المتخلفة في الغالب إلى مصدرين لتمويل التنمية هما: التمويل الداخلي والتمويل الخارجي

3-1- المصادر الداخلية للتمويل :

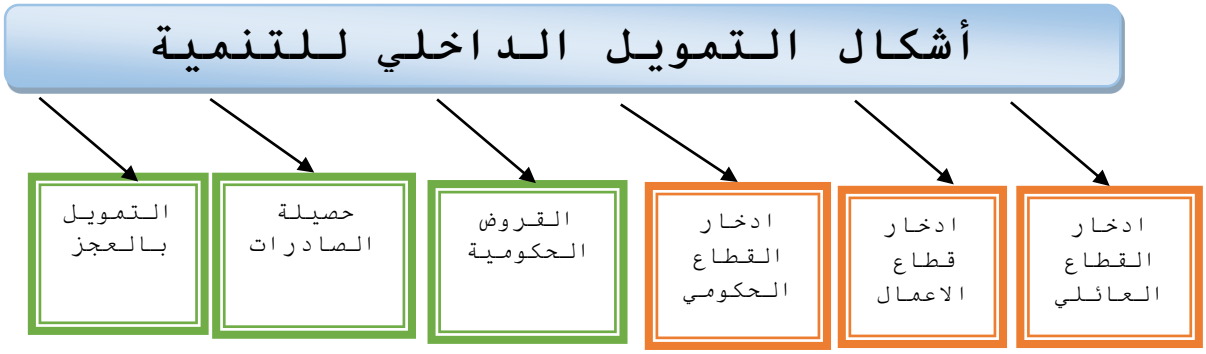

أ- الادخار في القطاع العائلي:

يمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب-وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة .

أما بالنسبة للعوامل المحددة للادخار في القطاع العائلي فهي عديدة عديدة ومتشابكة وقسم منها مشترك بين الادخار والاستهلاك، وتبين فيما يلي العوامل المحددة للادخار:

- حجم الدخل وهيكل الاستهلاك ؛
- توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع ؛
- العادات والوعي الادخاري ومؤسسات الادخار دورا هاما في تحديد حجمه.

يذهب البعض إلى أن السياسات التي ترمي إلى استخلاص الادخار العائلي لابد أن تكون سياسات ترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار بمختلف الوسائل الفعالة، ومن بين أشهر الوسائل لتعبئة المدخرات هي:

- التوسع في إقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار البريدية وشركات التامين والبنوك الإسلامية؛
- زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات؛
- تعدد الاوعية الادخارية ؛

- إن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي في تشجيع المدخرات إلى قطاعات معينة؛
- العمل على مكافحة التضخم وضبطه حتى لاتتآكل القيم الحقيقية للمدخرات؛
- خلق بيئة سياسية مستقرة، وتوضيح أهداف التنمية ومستلزماتها.
- بنوك القرى وصناديق التوفير والحوافز الممنوحة من طرف البنوك إلى جانب سعر الفائدة، شهادات الاستثمار و الإيداع وعقود التأمين ....

ب- ادخار قطاع الأعمال:

يتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح غير الموزعة و المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار. إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع. فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح. ويعتمد حجم الادخار لديه على حجم الفائض المتولد(الأرباح).

ت- **الادخار الحكومي** :

يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والانفاق الجاري الحكومي. ومن المعتاد إن تكون نفقات الحكومة اكبر من إيراداتها. مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز. إن ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب).

ثانيا : القروض الحكومية

يتم اللجوء اليها عندما تعجز الادخارات الحكومية عن تمويل البرنامج الاستثماري للدولة، وهي لا تمثل ادخارا حقيقيا ولكنها تعتبر تحويلات من فوائض القطاعات الاجتماعية المختلفة والتي تحصل عليها الدولة وتستخدمها وفق أولويات تقوم بتحديدها

وتنقسم القروض الحكومة الى نوعين: اختيارية على شكل اذونات وسندات خزينة قابلة للتداول، والزامية عبر اجبار المكلفين بدفع مبالغ معينة او الزام الجهاز المصرفي على إيداع جزء من ودائعه لدى الخزينة او المصرف المركزي.

ان الجدير بالبحث بالنسبة للقروض الداخلية من وجهة نظرالتنمية الاقتصادية، التأكيد على استعمالها في المشروعات الأكثر انتاجا من المشروعات التي كان من الممكن ان تمولها هذه القروض لو بقيت مع أصحابها. الا ان هناك عددا من الصعوبات التي تقف في وجه الحصول على هذه القروض في الدول المتخلفة

منها ضعف الادخار المحلي، انتشار الاكتناز، فقدان السوق النقدية والمالية، تزعزع الثقة بالحكومة في بعض البلدان.

ثالثا: حصيلة الصادرات :

تأتي حصيلة الصادرات من اهم المصادر الصحية في الحصول على الموارد النقدية الأجنبية كونها منتجات سلعية او خدمية تم انتاجها داخل الاقتصاد الوطني ومن ثم تصديرها الى غير المقيمين والتي تؤدي الى ارتفاع الدخل القومي الذي يقود بدوره الى زيادة الانفاق العام وبالتالي ازدياد الطلب الكلي على السلع والخدمات مشكلا بذلك حافزا للمستثمرين لزيادة استثماراتهم .

رابعا: التمويل التضخمي

هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للايرادات العامة من تمويل النفقات العامة، ويتلخص هذا بالاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية. ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة زيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج .

لم يلقى هذا الأسلوب تأييدا مطلقا من الاقتصاديين فلقد دافع البعض عنه و أيده كسياسة اقتصادية نظرا لما لها من فعالية، في حين ذهب البعض إلى معارضته لعدم جدوى وفعاليته .

أ- الاتجاهات المؤيدة للتمويل التضخمي:

يعبر أنصار هذا الرأي أن مشكلة الدول النامية لا تكمن في المفاضلة بين الأخذ بالتضخم من عدمه، إنما تتمثل في تقدير موجة التضخم المناسبة التي تتحقق أثناء عملية التنمية . وتعددت الحجج والتبريرات المقدمة في هذا الإطار نذكر منها:

- الأخذ بالتضخم باعتباره يكفل الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وبالتالي فان التضخم نفسه سوف يقضي على آثاره السيئة إذا استخدم في تنمية رأس المال لأنه سيزيد من السلع والخدمات؛
- الأخذ بالتضخم على ظاهرة الوهم النقدي، أي عند استخدام رأس المال في شراء عوامل الإنتاج وارتفاع الدخول وارتفاع الأسعار وتمكن الدولة من زيادة إنتاج السلع والخدمات فتتجه الأسعار إلى الانخفاض؛
- التضخم يعمل على استيراد رأس المال الأجنبي استنادا إلى التحركات الدولية في النظرية الكلاسيكية؛
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك مما يؤدي إلى خلق اجباري للادخار؛

- الاقتصاديات المتخلفة يتسم افرادها بالاكتناز وعليه يمكن للدولة اصدار نقود جديدة مساوية للاموال المكتنزة وبذلك لا تظهر ضغوط تضخمية في الاقتصاد والقليل من التضخم سوف يؤدي بهذا القطاع غير المساهم في الادخار والاستثمار إلى دخوله ومساهمته قليلا.

ب- الاتجاهات المعارضة للتمويل التضخمي:

يستند انصار الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم إلى البنيان الإنتاجي للدول النامية الذي يتسم بالجمود، فليس هناك ما يضمن أن توجه الأموال إلى الاستثمار وليس هناك ما يضمن أن تؤدي زيادة الارباح إلى تشجيع الادخار فقد توجه نحو الاستهلاك خاصة في ظل ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي بالأفراد إلى سحب مدخراتهم السابقة بعد انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فان الاقتصاديات المتخلفة ذات طبيعة بنيانية خاصة لا يمكن أن تتحمل التضخم، وما ينجم عن آثاره الضارة وذلك على اعتبار أن:

- الاثار المتوقعة من زيادة الاستثمار الممول بنقود جديدة ستكون مختلفة عن نظيرتها في الدول المتقدمة من عملية خلق نقود جديدة ستميل إلى زيادة الدخول التي يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع والخدمات والتي من المؤكد عرضها سيكون غير مرن على الأقل في الفترة القصيرة وعليه فلا يتوقع إن يكون هناك عرض الإنتاج فتميل الأسعار إلى الارتفاع وتظهر ضغوط تضخمية لان مشكلة هذه الدول ليست في نقص الطلب الفعلي وانما هي مشكلة نقص في العرض الفعلي؛
- عدم خضوع بعض الأفراد لظاهرة الوهم النقدي لفترة طويلة لاسيما إذا كانت الاستثمارات الجديدة تتطلب فترة انشائية طويلة لان الأسعار قد تتمادى إلى الارتفاع الأمر الذي يدفع العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور في ظل ثبات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عنه ارتفاع آخر في الأسعار؛
- التضخم أداة لعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لان الذي يلزم فعلا هو زيادة الطلب على السلع والخدمات وليس تغير المستويات النسبية للأسعار الذي افترضته نظرية الحركات الدولية لرأس المال؛
- التضخم لا يمكنه أن ينجح في تكوين الادخار الاجباري في المجتمع لأنه ينجح في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات التي ميلها الحدي للادخار منخفض بل على العكس سوف يعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات التي ميلها الحدي للادخار مرتفع؛
- المعدل الجاري للاكتناز في الدول المتخلفة غير معروف وبالتالي لا يمكن القول أن الدول المتخلفة يمكن إن تصدر نقودا جديدة تعادل الأموال المكتنزة. والترجيح هو أن أسلوب التمويل بالعجز يتطلب وجود جهاز انتاجي مرن وهو لا يتناسب واقتصاديات الدول النامية

مساوئ هذا الأسلوب:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك؛
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار؛

- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات؛
- إعادة توزيع الدخول والثروة بشكل متفاوت ما ينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية؛
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع

بعد تعرضنا للرأيين المختلفين في مجال التمويل التضخمي يبقى الإشارة إلى أن التمويل التضخمي رغم النقاش الذي دار حول منافعه و اضراره يبقى كمصدر متاح للبلدان النامية، يمكنها اللجوء إلى استخدامه في حدود معينة، إضافة إلى ضرورة استخدام وسائل الرقابة المناسبة على الاستهلاك والاستثمار، وعدم اللجوء إلى الارتفاع الفاحش للأسعار بالاعتماد على زيادة كمية النقود تبعا لزيادة الناتج الوطني، وتوسع القطاع النقدي في الاقتصاد، إلى جانب استخدام القوة الشرائية الجديدة في تمويل عمليات الإنتاج وخاصة في المجالات الإنتاجية السريعة العائد، وعادة ما يتوقف نجاح التمويل بالتضخم على إمكانية الدولة في التحكم في التضخم الناتج عن طريق جهاز الضريبة، بمعنى استيعاب الزيادة من الدخل بواسطة فرض الضرائب المختلفة، مما يجعل الجزء الأكبر من الأرباح الناجمة من استخدامه يعود إلى النفع العام، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية، كما يجب على الدولة عدم اتخاذ التمويل التضخمي كمصدر تمويلي لفترة طويلة، بل يجب أن يستخدم دفعات متقطعة بشرط مراعاة التحكم في الآثار الناجمة عن كل دفعة من الدفعات وبالتالي حصر آثاره في نطاق محدود.

2-3 المصادر الخارجية للتمويل:

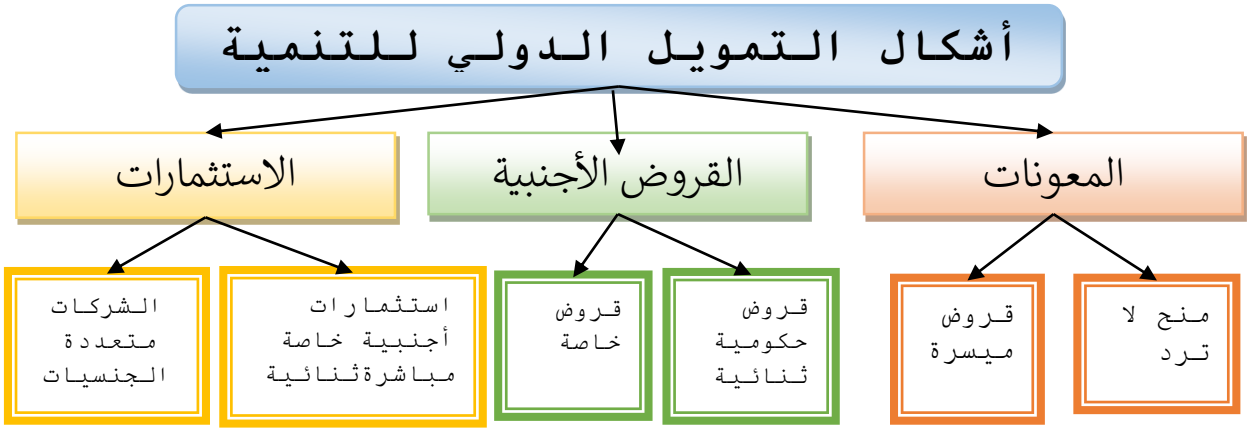

1-1- المنح والمعونات الأجنبية (المساعدات الخارجية):

هي تدفقات من رؤوس الاموال تقدم بشروط ميسرة الى الدول النامية، وخاصة غير النفطية لما تعانيه من صعوبات في تحقيقي تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل العديدة التي تجابهها.

وهناك اختلاف بين المنحة والمعونة ؛ فالمنحة تتمثل في مجموعة من الموارد التي لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية، بوصفها هبة خالصة، وبالتالي فهي لا تمثل التزاما يدفع مستقبليا. اما المعونة فهي مجموعة الموارد النقدية والعينية التي يمزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض الذي يدخل في نطاق المديونية الخارجية وهذا النوع من القروض الذي يمكن وصفه بانه معونة هو القروض الميسرة، التي تقل أسعار الفائدة فيها عن المعدلات العالمية، وفترات السماح تكون طويلة، وكذا مدة السداد تستغرق فترة زمنية طويلة.

وبالتالي فالمعونة الخارجية لا تتكون فقط من المنح الخاصة، وانما تشمل القروض طويلة الاجل وهي تتميز بمرونة الشروط المالية التي تقدم بمقتضاها وسهولتها فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة والاعفاء من الالتزام بسداد الأقساط في السنوات الأولى للقرض، وفي بعض الحالات يمكن رده كليا او جزئيا بعملة البلد.

1-2- القروض الخارجية:

تعتبر القروض الخارجية من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع. و يمكن تصنيفها الى

أولا: الاقتراض من مصادر رسمية: وهي القروض المقدمة من حكومات دول الفائض والهيئات والوكالات الرسمية من خلال اتفاقيات وهي على نوعين:

- **القروض الثنائية:** ويتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض وحكومة البلد المانح بشكل رسمي وغالبا ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية .وتتميز التدفقات النقدية الثنائية بكونها طويلة الاجل وعادة ما يكون سعر الفائدة عليها منخفضا مقارنة مع تلك المفروضة على القروض الخاصة او متعددة الأطراف، كما تتصف غالبية التدفقات الثنائية باحتوائها على فترة سماح تتراوح بين 3 الى 10 سنوات قبل البدء بسداد اصل القرض، ويندرج ذلك تحت بند القروض السهلة في إشارة الى ان خدمة الدين تكون منخفضة الى حد ما. واذا ما اخذنا معدل التضخم السنوي بالاعتبار يتبين لنا ان سعر الفائدة الحقيقي على القروض والتدفقات الثنائية قد يصبح سالبا وهو ما يفيد المدين بدرجة كبيرة حيث تنخفض التكلفة الحقيقية لسداد القرض.
- **القروض متعددة الأطراف:** وهي القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الى الدول المقترضة، وغالبا ما ترافق هذه التسهيلات الائتمانية بشروط مالية واقتصادية وسياسية معينة تلزم الدولة المقترضة بالتقيد بها كبرامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وغيرها.

ثانيا: الاقتراض من مصادر خاصة:

عادة ما تكون قصيرة الاجل و بأسعار فائدة مرتفعة ومن اهم أنواعها:

- **ائتمانات التصدير:** قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين الى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح لتاخير الدفع عن الاستيرادات، وهي تمثل نوعا من التامين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة . وغالبا ما تكون هذه الائتمانات بأسعار فائدة تجارية تتحدد في الأسواق العالمية العائدة للبلد المانح؛
- **قروض السندات:** وهي احد اشكال استثمارات المحفظة، والشكل الآخر هو شراء الأسهم في منشآت البلدان النامية. ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأمد (5-25 سنة)وذلك من خلال اصدرا السندات، والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشرائها من خلال الوسطاء .
- **القروض المصرفية التجارية:** وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة البلدان النامية من النقد الأجنبي وتتميز بقصر آجالها وتتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة السائدة في البلد المانح كما تعتمد على أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض قصير الاجل، فهي عادة ما تكون مرتفعة.

يكمن الدور الأساسي للاقتراض الخارجي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، من خلال معرفة مدى فعالية استخدام هذه الديون في تمويل عملية التنمية، وكذلك قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها الخارجية. على الرغم من الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية في تزويد الدول النامية بقدر حاجتها الى رؤوس الأموال فانه يوجه لها بعض الانتقادات من طرف الدول المدينة على أساس انها لا تمد الا بقدر محدود من احتياجاتها، كما انها تقدم قروضا الى مشروعات محددة في الصناعة وفي البنية الأساسية وليس لبرامج تحوي مشروعات متكاملة.

ثالثا :الاستثمارات الأجنبية :

يتمثل الاستثمار الأجنبي في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية به. والمساعدة في تنمية حركة التصنيع للدول النامية وخاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات الأجنبية من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية التي تنوء بها الدول النامية .وتأخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين رئيسين هما:

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في دولة اجنبية على مجرد شراء اسهم المشروعات القائمة او الاكتتاب في اسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك راس مال المشروع الإنتاجي ويتولى ادارته او مساهمته في راس المال للشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة؛

اجمالا يمكن القول ان الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر كمصدر من مصادر تمويل التنمية يمثل وسيلة فعالة لجذب راس المال الأجنبي والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية عبر سد فجوة الادخار-الاستثمار ومن خلال تطوير القاعدة الإنتاجية وتسهيل انتقال التكنولوجيا الحديثة، الا انه يجب التيقظ دائما بان تتوجه هذه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية الضرورية والا تتحول الى وضع تهيمن فيه على اقتصاديات الدول النامية وتسيطر على اتجاه تطور بعض الصناعات او فروع الإنتاج الأخرى بما لا يتفق ومصلحة التنمية المستقلة لهذه الدول، وهكذا فان الترحيب بالاستثمارات الأجنبية يجب ان يخضع دائما لاعتبارات المصلحة الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- الصك الإسلامي كبديل تمويلي حديث:

تعد الصكوك الإسلامية من أهم البدائل للاقتصاد الربوى،وهي وثيقة متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات أو موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامه فيما أصدر من أجله" .

تزايدت أهمية اصدرا الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل، من ابرزها:

- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
- تسهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق احكام الشريعة الإسلامية؛
- تتيح للشركات الحصول على تمويل مشروع يساعدها في التوسع في أنشطتها الاستثمارية؛
- المساعدة في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر حقيقي للدولة (استخدام الصكوك من قبل البنوك المركزية كأداة من أدوات السياسة النقدية) وفقا للمنظور الإسلامي؛
- المساعدة في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.